التطورات الاجتماعية في تركيا
1989 – 1991

أ.م.د. حسن علي خضير العبيدي
جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

تكمن أهمية البحث في انه قدم دراسة عن التطورات الاجتماعية التي شهدتها تركيا، والمجتمع التركي، ولاسيما في مجال تشريع القوانين والتي شملت معظم القطاعات، ومنها ما يتعلق بالاحوال الشخصية، وقطاعي الاسكان والنقل، التي كان لها دور كبير ومهم في الارتقاء بالواقع الاجتماعي في تركيا ومحاولة النهوض به.

وعملت حكومة يلدرم اقبولوت، على تقديم العديد من مشاريع القوانين التي اهتمت بالجانب الاجتماعي، لأجل تشريعها، على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها تركيا خلال المدة 1989 – 1991، وذلك ما يحسب لها.

يهدف البحث الى تسليط الضوء على أبرز التشريعات والقوانين التي أسهمت في تطور الواقع الاجتماعي في تركيا، والتي شملت اغلب القطاعات والمجالات الاجتماعية.

وتوصل البحث الى نتيجة مهمة مفادها انه على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة جدا التي واجهتها حكومة رئيس الوزراء التركي يلدرم اقبولوت، إلا أنها لم تهمل الجانب الاجتماعي، وذلك بعملها على تشريع العديد من القوانين المهمة، التي أسهمت في استقرار وتطوير المجتمع التركي، بما ينعكس ايجابا على الدولة التركية.

الكلمات المفتاحية: يلدرم اقبولوت، التطورات الاجتماعية، قوانين، قطاع النقل.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Social Developments in Turkey (1989-1991)

Prof. Dr. Hassan Ali Khudair Al-Obaidi
Tikrit University - College of Education for Human Science

Abstract:

The importance of the research lies in the fact that it presented a new study on the social developments witnessed by Turkey and Turkish society, especially in the field of legislation of laws that included most sectors, including those related to personal status، and the housing and transportation sectors, which played a major and important role in improving the social reality in Turkey and trying to advance it.

The government of Yildirim Akbulut worked to submit many draft laws that focused on the social aspect, to legislate them, despite the difficult political and economic conditions that Turkey went through during the period 1989-1991, which is credited to it.

The research aims to review the most important legislation and laws that contributed to the development of the social reality in Turkey, which included most social sectors and fields.

The research reached an important conclusion that despite the very difficult political and economic conditions faced by the government of Turkish Prime Minister Yildirim Akbulut، it did not neglect the social aspect, through its work on legislating many important laws, which contributed to the stability and development of Turkish societ, which positively reflects on the Turkish state.

Keywords: Yildirim Akbulut, social developments, laws, transportation sector.

المقدمة:

شهدت تركيا منذ قيام الجمهورية التركية في عام 1923، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، كان لها الأثر المهم في تطور المجتمع التركي، واحداث تغييرات جذرية فيه، وكان لعملية تحديث تركيا التي انطلقت منذ تولي الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك الحكم في تركيا عام 1923، الاثر الاساس والجوهري في عملية تطور المجتمع التركي، التي استمرت بعده؛ لما لها من اهمية كبيرة في تحقيق نهضة تركيا، فضلا عن تحقيق استقرارها السياسي

والاقتصادي، وذلك ما تمثل في عهد رئيس الوزراء التركي يلدرم اقبولوت 1989 – 1991، إذ عملت حكومته على تشريع العديد من القوانين المهمة، التي شملت الجانب الاجتماعي وقطاعاته المختلفة.

وارتكزت مشكلة البحث على طبيعة التطورات التي شهدها المجتمع التركي، ودور الحكومة التركية في تشريع القوانين التي أسهمت في تطور المجتمع التركي، ومدى انعكاس ذلك على المجتمع التركي، وطبيعة الابعاد والتأثيرات في المجالات الاجتماعية المختلفة .

وقام البحث على فرضية ان التطورات التي شهدها المجتمع التركي، بسن وتشريع القوانين المختلفة، التي تناولت مختلف القطاعات الاجتماعية، كان لها الأثر البالغ في تطوير ذلك المجتمع، والتي تعد استمرارا لتجربة التحديث، ولاسيما في المجال الاجتماعي، والتي بدأت في تركيا منذ أوائل القرن العشرين، وألقت بظلالها على المجتمع التركي.

قسم البحث الى ثلاثة مباحث، تضمن الأول التطور في مجال تشريع القوانين، وتناول الثاني التطور في قطاع الاسكان، وناقش الثالث التطورات التي شهدها قطاع النقل.

أولا: التطور في مجال تشريع القوانين

شهدت تركيا خلال عهد رئيس الوزراء يلدرم اقبولوت، تشريع العديد من القوانين المهمة، التي كان لها اكبر الاثر في المجال الاجتماعي، إذ ساعد تشريع تلك القوانين مؤسسات الدولة التركية في تنظيم شؤون المجتمع التركي، ولاسيما قانون تسجيل الأطفال المولودين من عقود زواج قانونية، والمولودين خارج اطار الزواج القانوني، الذي كان له أثر كبير في معالجة حالات اجتماعية عانى منها المجتمع التركي، وكان لبعض القوانين التي شرعت في عهد رئيس الحكومة يلدرم اقبولوت (Yildirim Akbulut) [1]، تأثير مهم من الناحية السياسية، وتمثل ذلك في

[1]) **يلدرم اقبولوت:** محام ورجل دولة وسياسي تركي، شغل منصب رئيس الوزراء العشرون لجمهورية تركيا في المدة (1989–1991)، ولد اقبولوت في 2 أيلول 1935 في مدينة ارزنجان. كان والده عمر بك (Ömer Bey) ساعيا للبريد، أكمل اقبولوت دراسته الابتدائية والثانوية في عدة مدن تركية بسبب متطلبات عمل والده، تخرج من كلية الحقوق بجامعة اسطنبول عام 1963، انتخب في 23 تشرين الثاني 1983م، ممثلا في المجلس الوطني التركي الكبير عن حزب الوطن الام لمنظمة مقاطعة ارزنجان التركية، عاصر الحقبة الاوزالية وشغل فيها منصب وزير الداخلية للمدة (1984–1987) ورئيس المجلس الوطني التركي الكبير (1987–1989)، ورئيس الحكومة (1989–1991)، ثم مرة اخرى منصب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير (1999–2000)، تزوج من زميلته في الدراسة سامية اقبولوت وأنجب منها ثلاث بنات، وافته المنية في 14 نيسان 2021م عن عمر ناهز 86 عاما

تشريع قانون السماح باستعمال اللغة الكردية، إذ أسهم ذلك القانون في كسب ولاء الأكراد للدولة التركية، وشكل جزءا من حل القضية الكردية في تركيا.

ومن أهم القوانين التي شرعت في عهد رئيس الوزراء التركي اقبولوت، هي:

1- قانون تسجيل الاطفال المولودين من عقود زواج قانونية والمولودين خارج اطار الزواج القانوني وتنسيبهم

تم تقديم مسودة "**القانون المتعلق بتسجيل الاطفال المولودين من عقود زواج قانونية والمولودين خارج اطار الزواج القانوني**" الذي اعدته وزارة الداخلية واقره مجلس الوزراء في 3 ايار 1990م الى المجلس الوطني التركي الكبير من قبل رئيس الوزراء يلدرم اقبولوت في 11 حزيران 1990م، وقد تم تبرير تمرير القانون على النحو الآتي:

"**اتخذت الحكومات التركية احكام الدين الاسلامي نمط العيش والحياة الاجتماعية من اجل بناء المجتمع التركي، كما أن البنية الاساسية للزواج قد تم اتخاذها من الدين الاسلامي، إذ ظلت الاعراف وتقاليد الزواج هي نفسها منذ وقت طويل واصبحت جزءا من البنية الاجتماعية، على الرغم من ادخال عقد الزواج المدني لعام 1926م، إلا أن هذه الاعراف والتقاليد لازالت مستمرة مع تطورها بما يتناسب الزمن الذي وصلت اليه ولا زال اهل القرى يستخدمون الاعراف القديمة في زيجاتهم، لذلك لا يمكن اعتبار الاطفال المولودين من زيجات بعقد زواج اسلامي هم اطفال مولودين خارج اطار الزواج بل هم اطفال شرعيين، وبما أن القانون الجديد يعتبر الاطفال المولودين من زيجات بعقد زواج اسلامي غير شرعيين لعدم وجود العقد المدني، وان تنسيبهم للام او للاب غير صحيح، عليه تعاني المتزوجات بعقد اسلامي والاطفال المولودين من هذه الزيجات من صعوبة التكيف مع الواقع المدني السريع الذي تطورت عليه البلاد، كما ان هناك من لا يستطيع ان يواكب او يتقبل فكرة تحول الزواج من الديني الى المدني. في الواقع، تم سن القانون المرقم 2330 عام 1933م عندما كان عمر قانون الزواج المدني 6 سنوات فقط، وقد ظهرت الى الان 8 قوانين جديدة بشأن هذا الموضوع، سهل الامر على المواليد من دون عقد زواج بالتسجيل. هذا الوضع نعتبره ضعف بالقانون كما انه وسيلة لاتباع الغرب، وهذا الامر ساوى بين الاطفال المولودين من دون عقد زواج مع المولودين بعقد زواج اسلامي،**

في مستشفى كلية الطب بجامعة أنقرة أثناء تلقيه العلاج اللازم بسبب إصابته بمرض في القلب، ينظر: (علي، 2024، ص 7-50).

وهذا يعتبر شرخ كبير بالقانون. لذلك قمنا بتحضير مسودة هذا القانون من اجل ان نساعد الدولة على سد هذا الشرخ" [2].

وبعد مناقشة مسودة القانون والبت فيه من قبل اللجنة التابعة لوزارة العدل في 7 اذار 1991م، تم البدء في مناقشته في المجلس الوطني التركي الكبير في 8 ايار 1991م. تحدث النائب عن محافظة هاتاي للحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي اونر مسكي (Öner Miski)[3] عن مسودة المشروع بالكامل، معربا عن اسفه؛ لكون قانون الزواج المدني لم تترسخ مفاهيمه حتى بعد مرور 65 عام على تشريعه. وتابع كلامه قائلا بان هناك الكثير من الزيجات التي تمت بعقد زواج اسلامي داخل المناطق القروية لاتباعهم هذا المبدأ، وأن الاطفال المولودين من هذه الزيجات قد تعرضوا الى خسارة كبيرة وخيبة امل؛ لعدم تسجيلهم بعقد زواج مدني (قانوني) وحرمانهم من الميراث، ودعا المجلس بأن يجد حلا لهذه المشكلة.

وبعد الخطاب الذي ألقاه مسكي، لم يتحدث اي نائب اخر عن مشروع القانون، لذا تم البدء بالمناقشات، بعدها تم التصويت على مسودة القانون وحصلت على 188 صوتا بالموافقة عليها من اصل 189[4]. (Mayıs, 1991, P.130-135 ; Yasama, ,P.170-174).

2. قانون السجل العدلي

---

[2]) القانون المتعلق بتسجيل الاطفال المولودين من عقود زواج قانونية والمولودين خارج اطار الزواج القانوني وتحدث النائب عن محافظة هاتاي اونر مسكي عن مسودة المشروع ومثال الاخوة الأثنا عشر الذين لم يتم تسجيلهم بسبب عدم تنسيبهم الى عقد زواج مدني وتقرير لجنة وزارة العدل حول مسودة القانون المذكور انفا (307/2 و 726/1)، ينظر:

(Mayıs, 1991, S. 8 ،. Birleşim114 . Cilt, 60 . Dönem, 18 T.B.M.M. Tutanak Dergisi, 514)

[3]) **اونر مسكي**: سياسي تركي، ولد عام 1938م في انطاكيا بتركيا، وتخرج من كلية الصيدلة بجامعة اسطنبول، وبعد أن عمل لمدة من الزمن في الصيدلة والزراعة، بدأ العمل مستشارا في وزارة العمل والضمان الاجتماعي. دخل المجلس الوطني التركي الكبير نائبا لهاتاي في الدورتين 16 و 18، وعمل في لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية بالمجلس. وهو اب لطفلين. توفي في انقرة في 30 حزيران 2023م عن عمر ناهز 85 عاما، ينظر:

(TBMM Albümü". tbmm.gov.tr. 29 Ekim 2012. 15 Nisan 2015 tarihinde kaynağından " . arşivlendi. Erişim tarihi: 1 Ağustos 2014)

قدم رئيس الوزراء توركوت اوزال (Turgut Özal)[4] "مسودة قانون السجل العدلي" الذي اعدته وزارة العدل في 6 كانون الاول 1988، واقره مجلس الوزراء في 8 تشرين الثاني 1988م الى المجلس الوطني التركي الكبير. تضمنت مسودة القانون بصورة عامة ما يأتي[5][6]:

- استنادا الى قانون تشكيلات وتنظيمات وزارة العدل المرقم 2992 المادة الثانية عشرة البند (e)؛ المديرية العامة للسجل العدلي والاحصائي، يجب انشاء نظام احصائي معلوماتي لأجل انجاز مهام السجل العدلي ويكون على اكمل وجه.
- وجود صعوبات كبيرة في الاعتماد على الجهد البشري لأجل انجاز الاعمال في السجل العدلي.

وبعض الثغرات القانونية في تنفيذ القانون رقم 4664[7] [6] لسنة 1944. لذلك تضمنت المسودة ما يأتي:

1. الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالسجل العدلي على أساس مسقط الرأس فقط.

---

[4]) **توركوت اوزال:** سياسي واقتصادي تركي مخضرم، ولد في مدينة ملاطية التركية في 13 تشرين الاول 1927 من عائلة متوسطة الحال، أكمل دراسته في مجال هندسة الكهرباء في جامعة اسطنبول التقنية عام 1950. غادر في عام 1952 الى الولايات المتحدة للتخصص في اقتصاد الهندسة، وعمل خلال المدة (1958–1967) في مجال اختصاصه. امتلك رصيدا كبيرا لدى المؤسسات المالية الدولية، ومشهود له بالكفاءة والقدرة. أسس حزب الوطن الام (ANAP) وتسنم منصب رئيس الوزراء في 13 كانون الاول 1983. شكل وزارته الثانية بعد انتخابات عام 1987، وأصبح رئيسا للجمهورية عام 1989. توفي فجأة في 17 نيسان 1993م في أنقرة عن عمر ناهز الستة والستين عاما، وكانت وفاته مفاجئة وتواترت الشائعات حول اغتياله بالسم، وفي 3 تشرين الاول عام 2012م تم اخراج جثمانه من القبر واثبت التحقيق وجود المبيد الحشري بتركيز عشرة اضعاف المستوى الطبيعي، ينظر: (السبعاوي، 2019، ص47–150 ؛ محمود، 2012م، ص55 ؛ سالم، 2019، ص57).

[5]) مشروع قانون السجل القضائي وتقارير هيئتي العدل والتخطيط والموازنة (524/1)، العدد: 405، ينظر:
(Dergisi, Dönem52 ،.cilt37 ،. Birleşim 22 ،Kasım 1990.)

[6]) **القانون رقم 4664:** هو قانون السجل الجنائي الذي صدر في 6 ايلول 1944 ويتكون من ست وعشرين مادة، وتنص المادة الأولى على أن يتم حفظ السجل الجنائي لدى وكيل المحكمة، وبحسب المادة الثانية يتم تسجيل الاحكام والقرارات الآتية في السجل القضائي: جميع الادانات والقرارات المتعلقة بالإجراءات الأمنية الصادرة من قبل المحاكم التركية، الادانات الصادرة عن محكمة دولة أجنبية وتم إخطار الحكومة التركية بها رسميا، أن يكون مسجونا في محكمة دولة أجنبية لارتكابه جرائم تدخل في نطاق الاتفاقية الدولية بشأن حظر الاتجار بالنساء أو الأطفال، أحكام الإدانة الصادرة والنهائية من قبل المحكمة ويتم إخطار حكومة تركيا بها رسميا. للمزيد من التفاصيل ينظر:
(Talimatnameler, Nizamnameler, Tefsirler, kararları, 1944, S.794)

2. لم يتم ادراج القوانين القديمة ضمن السجل العدلي، لذا من الضروري ادراجها؛ لما فيها من معلومات.
3. ضرورة انشاء سجل عدلي اقليمي يضم عدة سجلات وكما تحدده النيابة التابعة للجمهورية ووزارة العدل.
4. السماح بحذف بعض الجرائم إذا ارتكبها قاصرون دون سن 18 وكما حدده القانون السابق.
5. الاحتفاظ بالمعلومات التي يجب حذفها ضمن نظام معين؛ لأجل ضمان استعمالها عند الضرورة.
6. حفظ معلومات السجل العدلي إلكترونيا والحفاظ عليها ولا يسمح باستعمالها الا من قبل المختصين.
7. عدم ادراج القوانين القديمة ضمن مسودة القوانين الجديدة حتى وإن كانت مدرجة ضمن القوانين الحالية.

ونوقشت مسودة القانون في المجلس الوطني التركي الكبير في 22 تشرين الثاني 1990م، بعد أن تم تعديل بعض مواده من قبل لجنة التخطيط والموازنة التابعة لوزارة العدل، وكان اول من نادى بمسودة القانون هو النائب عن محافظة توكات (Tokat) من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي كنعان سوزر(Kenan Süzer)، إذ صرح بأن حفظ السجل العدلي من شأنه أن يسهل كثيرا في تنفيذ أحكام آلياتنا القضائية إلا أن المسودة الجديدة قد لا تكون كافية بالشكل المطلوب، وأكد في البداية على وجوب تعديل قانون السجل العدلي وذلك لأن المسودة الجديدة من الممكن أن تسد الثغرات التي كانت تعاني منها إلا أنها ستجعل تنفيذ القانون اكثر تعقيدا، وافاد بضرورة ارتباط السجل المحلي بالسجل المركزي، وأعرب سوزر الى أنه لا يرجح حفظ السجل العدلي إلكترونيا، وتساءل ماذا سيحدث اذا تم حذفه، وفي نهاية حديثه، أكد سوزر على ضرورة النظر الى تعديل القانون بشكل ايجابي وأن يتم تعديل اوجه القصور التي تواجهه بشكل صحيح خلال مناقشته في ذلك الاجتماع.

وبعد خطاب سوزر حول المسودة، بدأت المفاوضات حول بنود المسودة. بعد انتهاء المفاوضات حول بنود مسودة القانون، تم تقديم المسودة لأجل التصويت.(Dergisi, , S.264-271 ; Dönem, , S.18 ; Yasama, , S.51 ; Birleşim, , S.37 ; Kasım, 1990, S.22).

3. إلغاء القانون رقم 2932 والسماح باستعمال اللغة الكردية

من اهم التطورات الاجتماعية التي حصلت في حقبة حكومة اقبولوت هو إلغاء القانون رقم (2932) والسماح باستعمال اللغة الكردية، إذ شهدت تركيا بعد انقلاب 1980 سيطرة العسكر على مقاليد السلطة في تركيا وقمع الحريات والديمقراطية إذ وقعت الحكومة العسكرية الجديدة على الكثير من الانظمة في المجال الاجتماعي حالها كحال العديد من المجالات الاخرى. كان من بينها قانون رقم (2932)، "قانون المنشورات المطبوعة باللغات غير التركية"، القانون الذي أعدته وزارة التعليم واقره مجلس الوزراء في 18 ايار1983م، وقد تم تقديمه إلى المجلس الوطني التركي الكبير من قبل رئيس الوزراء بولنت أولصو (Bülend Ulusu)[7]، في 9 حزيران 1983 وبعد مناقشات حوله، تم إقرار القانون بتاريخ 19 تشرين الاول 1983. فقد تضمنت مسودة القانون التي تم تقديمها الى مجلس الشورى عام 1983م، على أن قانون 1982 ينص على أن "**الدولة التركية واراضيها وامتها هي كيان واحد لا يتجزأ، ولغتها الرسمية هي التركية**". مستمدين هذه المقولة من المادة الثالثة من القانون الذي يقول بأن "**اللغة التركية هي اللغة الرسمية في البلاد وهذا امر قاطع لاشك فيه**". إذ نصت المادة الاولى من القانون على "**اللغات التي تم حظرها من اجل نشر الافكار والكتب**". اما المادة الثانية من القانون فنصت على "**عدم نشر اي كتاب او منشور الا باللغة التركية التي تعتبر اللغة الرسمية في البلاد**". ونصت المادة الثالثة على أن "**اللغة الرسمية في البلاد هي التركية**". ويحظر القسم **(أ)** من المادة نفسها أي نشاط يهدف إلى استعمال ونشر لغات أخرى غير التركية كلغة أم[8].

كان ذلك هو الحال حتى عام 1991، وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة لإلغاء القانون المذكور انفا، إلا ان هذه المحاولات لم تثمر بنتيجة. كانت احدى هذه المحاولات هو القانون الذي قدمه اردال اينونو(Erdal İnönü)[9]، زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي عام

---

[7] **بولنت أولصو:** عسكري وسياسي ورئيس وزراء تركي، من مواليد 1923م في اسطنبول، أكمل دراسته في الأكاديمية البحرية وتخرج منها عام 1942م، ثم تدرج بالمناصب حتى أصبح رئيسا للأركان وقائدا للبحرية التركية والأسطول التركي، وأصبح أيضا عضوا في المجلس العسكري لعام واحد، ثم تولى أمانة سر القيادة العامة في البحرية التركية عام 1977م، واستمر في هذا المنصب حتى نهاية شهر أب 1980م، واحالته للتقاعد في العام نفسه، وبعد انقلاب 12 أيلول 1980م عين رئيسا للوزراء حتى عام 1983م، للمزيد ينظر: منال الصالح، المصدر السابق، ص252 ؛ (السعدون، 2019، ص78).

[8] مشروع قانون بشأن البث بلغات غير اللغة التركية وتقارير لجان العدل، الدفاع الوطني، الداخلية والخارجية، والتعليم الوطني (721/1)، العدد: 552؛
Dergisi, , S.21- 23 ; Ağustos, 1983 ,S.153 ; üncü Birleşimden, , S.26 ; Eylül, 1983, .S.166

[9] **اردال اينونو:** هو النجل الثاني لعصمت اينونو الرئيس الثاني لتركيا من مواليد انقرة 1926، تخرج من كلية العلوم جامعة انقرة عام 1947 ثم حصل على شهادة الدكتوراه في الفيزياء من الولايات المتحدة وبدأ بالعمل في جامعة الشرق

1989م، إلا ان هذه المسودة لم يتم تمريرها ضمن اللجان. ومع تولي توركوت أوزال منصب رئيس الجمهورية عـام 1989م، بدأت محـاولات إلغاء هـذا القانون مرة أخرى. إذ تحـدث حليم اراس(Halim Aras)[10] وهو أحد نواب حزب الوطن الام (Anavatan Partisi)[11]، في المجلس الوطني التركي الكبير في 25 حزيران 1990م قائلا إنه سيتم وضع لائحة قانونية بشأن إلغاء تجريم التحدث باللغة الكردية في البلاد، وكان اوزال ايضا متحمسا لإلغاء هذا القانون، وعزت بعض المصادر الاهتمام البالغ لأوزال لهذا الامر الى انحدار والدته من اصول كردية (Grevler Bir Ay Ertelendi, 26 Ocak 1991, S. 1-16) .

ومهدت أزمة الخليج الثانية التي بدأت في 2 اب 1990 بعد دخول القوات العراقية للكويت الطريق لتوركوت اوزال لأجل اعداد الخطط لتنفيذ هذا الامر. إذ كان يخطط في حال قامت تركيا بعملية داخل العراق لأجل ضم الموصل وكركوك الى تركيا وبالتالي ضم كل الاكراد الى تركيا، ولهذا السبب كان اوزال يريد دائما من المسؤولين رفيعي المستوى أن يتعودوا على فكرة الكونفدرالية، وتم استدعاء مسعود بارزاني[12]، ومساعديه لحضور القمة التي اقيمت عام

الاوسط التقنية عام 1960 في اسطنبول واصبح عميدا للكلية ثم رئيسا للجامعة. اسس الحزب الديمقراطي الاجتماعي عام 1983 وانتخب رئيسا للحزب. اندمج هذا الحزب مع الحزب الشعبي تحت عنوان الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي في عام 1985واصبح اينونو زعيما للحزب عام 1986. تولى منصب نائب رئيس الوزراء بين تشرين الثاني 1991– ايلول 1993، ووزير الشؤون الخارجية من اذار 1995– تشرين الاول 1995. توفي عام 2007، ينظر: (صحيفة (اضواء الانباء) التركية، العدد (48)، 2 تشرين الثاني 1987 ؛ مراد، ، ص190).

[10]) **حليم اراس:** محام وسياسي تركي، ولد في 15 اب عام 1925م في ديفيلي، قيصري بتركيا، تخرج من كلية الحقوق بجامعة أنقرة. عمل محاميا مستقلا، وعضوا مؤسسا لحزب الوطن الأم، ونائبا في المجلس الوطني التركي الكبير عن قيصري في الدورة (الثانية عشرة)، ونائبا عن سيرت في الدورة (الثالثة عشرة)، ونائبا عن كوكايلي في الدورتين 17 و18، وكذلك نائب رئيس المجلس الوطني التركي الكبير. وهو متزوج ولديه 5 أطفال. وافاه الاجل في 13 كانون الاول 2018م عن عمر ناهز (93) عاما ودفن في مقبرة كارشياكا بأنقرة، ينظر:
https://www.wikiwand.com/tr/Abdulhalim_Aras

[11]) **حزب الوطن الام:** تأسس هذا الحزب بزعامة توركوت اوزال في انقرة في 20 ايار 1983 ويمثل اليمين الديمقراطي وشعاره النحلة الشغولة (ملحق رقم2) التي تحوم حول خارطة تركيا المرسومة على شكل خلية النحل. وفاز هذا الحزب بالأغلبية في انتخابات 6 تشرين الثاني 1983 ما مجموعه (211) مقعدا، أي: ما يعادل نسبة 53% من مقاعد المجلس الوطني التركي الكبير. وسبب تسمية اوزال لحزبه بهذا الاسم قد يعود الى ان الوطن الام هو الاسم الموحد والجامع لجميع ابناء الشعب. وكان يضم هذا الحزب أعضاء من المحافظين والليبراليين والقوميين والمدنيين، ينظر: (مراد وأحمد، 1992، ص328؛ الجبوري، 2014، ص92).

[12]) **مسعود البارزاني:** رجل دبلوماسي وسياسي كردي عراقي بارز وشخصية محورية في الحركة الكردية منذ عقود. ولد في مدينة مهاباد بإيران في 16 آب 1946، وهو اليوم الذي أسس فيه والده الملا مصطفى البارزاني

1991م، ووفقا لاوزال، فإن اي خطوة ايجابية يتم اتخاذها تجاه الاكراد داخل تركيا، يمكن أن تزيد من تعاطف الاكراد الموجودين خارج تركيا تجاه تركيا، لذا رأى اوزال أن إلغاء القانون ذي العدد (2932) فرصة لا غنى عنها، لذلك تم اعلان العديد من القرارات المهمة في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 25 كانون الثاني1991، وصرح المتحدث باسم الحكومة محمد يازار (Mehmet Yazar)[13]، أنه تقرر في اجتماع مجلس الوزراء إلغاء القانون رقم (2932) الذي تم تشريعه في 12 ايلول عام 1983 حول استعمال اللغة التركية، وواصل يازار[14]، كلامه قائلا: "**بأن مهمة اعداد قانون جديد يحل محل هذا القانون سيكون من مسؤولية وزارة العدل**" .(Grevler Bir Ay Ertelendi, 26 Ocak 1991, S. 1-16)

وتابع يازار قائلا: "**ان قانون 2932 الذي تم اعداده عام 1983 فيه بعض القيود التي لا يمكن تطبيقها مع الوضع الحالي، فالمواطنين يتحدثون بلغتهم بالفعل في بيوتهم وحياتهم**

الحزب الديمقراطي الكردستاني. درس في بغداد ثم قطع دراسته عام 1962 وهو بسن 17 سنة ليلتحق بصفوف قوات البيشمركة وليصبح رسميا أحد افرادها في 9 ايلول 1962، فضلا عن انخراطه وبحرارة مع أخيه الأكبر إدريس البارزاني في الأمور السياسية. تولى رئاسة الحزب منذ عام 1979 إثر وفاة والده. في عام 1991 سيطر مع منافسه الرئيس جلال الطالباني على إقليم كردستان العراق، عين عضوا في مجلس الحكم الانتقالي العراقي خلال الاعوام 2003–2004، وتولى منصب رئيس اقليم كردستان في 14 حزيران 2005، له رغبة شديدة في المطالعة والكتابة وقراءة الموضوعات السياسية والعسكرية وكان معروفا بولعه في المطالعة ولعبة كرة القدم، يجيد العربية والفارسية والانكليزية فضلا عن اللغة الكردية، وهو متزوج ولديه خمسة أولاد وثلاث بنات، ينظر: (الكردي، 2008، ص316–321).

[13]) **محمد يازار**: ولد عام 1936م بمدينة قيصرية التركية، واكمل فيها تعليمه الابتدائي والثانوي، وفي عام 1960 تخرج من كلية هندسة الآلات بجامعة اسطنبول التقنية، ثم عمل مديرا للتصنيع في معهد الكيمياء والمكائن، وفي عام 1966م اخذ بمزاولة المهن الحرة، وانتخب عام 1979م رئيسا لاتحاد الغرف والبورصات التركية، انتمى عام 1985م في حزب الطريق القويم، ثم شكل حزبا جديدا باسم (الحزب الديمقراطي الحر)، واصبح رئيسا عاما له، إلا أنه التحق بحزب الوطن الام بعد أن قرر الحزب الديمقراطي الحر حل نفسه. دخل يازار الى المجلس الوطني التركي الكبير نائبا عن قيصرية غداة انتخابات عام 1987م وعين وزيرا في حكومة اوزال الثانية التي تشكلت في 21 كانون الاول 1987م. ينظر: صحيفة (اضواء الانباء) التركية، عدد (89/14)، 6 نيسان 1989م.

[14]) هيأت وزارة العدل نسخة من القرار وقدمته الى رئيس الوزراء يلدرم اقبولوت في 28 كانون الثاني عام 1991م، وكان عنوان القرار المتكون من 7 مواد وفقا لوزير العدل اولتان سونغورلو هو "استخدام اللغة التركية كلغة رسمية". كان من الامور الملفتة للنظر هو ما اكد عليه سونغورلو خلال اجتماع مجلس الوزراء قائلا إنه لابد من استعمال اللغة التركية في اماكن محددة. إذ اكد سونغورلو ان أحكام المسودة لا علاقة لها بالمواد 141–142 و 146 من قانون العقوبات التركية، ينظر:

Yeni Yasaya Jet Hızı , 29 Ocak 1991, S. 4.

اليومية وحقولهم ولا يمكن تقييدهم بأي شكل من الاشكال" (Grevler Bir Ay Ertelendi, 26 Ocak 1991, S. 1-16).

وكان للساسة الاتراك آراء بهذا الشأن، إذ علق زعيم الحزب الشعبي (Halkçı Partisi)[15] فهمي اشكلار على القرار قائلا: "**بأن القرار يملك اهمية استراتيجية، لكونه يكسب تعاطف الاكراد ودعمهم**" (Hükümetin Kararı Şirin Görünmek, 28 Ocak 1991, S. 4)، في حين علق نائب زعيم حزب الطريق القويم (Doğru Yol Partisi)[16]، حسام الدين جندروك (Hüsamettin Cindoruk)[17]، على القرار قائلا: "**بأن القرار جاء متأخرا**".(Cumhuriyet, A.G.E., 28 Ocak 1991, S. 4)، وعبر زعيم الحزب الاشتراكي (Sosyalist Partisi)[18]، فرات ايل سفر (Ferit İlsever) على القرار قائلا: "**بأن هذا القرار جاء من اجل تلميع واجهة المصلحين الاكراد**" (Cumhuriyet, A.G.E., 28 Ocak 1991, S. 4.) وقال زعيم حزب الوطن الام بأن "**ستكون هذه مثل الكوميديا السوداء لو اقتصر الامر فقط على اللغة**"(Cumhuriyet, A.G.E., 28 Ocak 1991, S. 4.) في حين صرح رئيس

---

[15]) **الحزب الشعبي:** تأسس هذا الحزب من قبل نجدت غالب (Necedt Galip) في 19 ايار 1983، وحصل في انتخابات 6 تشرين الثاني 1983 على (117) مقعدا اي ما يعادل 29،2% في المجلس الوطني التركي الكبير، ينظر: (مراد وأحمد، 1992، ص329).

[16]) **حزب الطريق القويم:** تأسس هذا الحزب الذي يعد من يمين الوسط في 23 حزيران 1983 من قبل سليمان ديميريل (سبق عنه الكلام في الفصل الاول) قبل صدور قرار حظر حزب تركيا العظيمة من قبل مجلس الأمن القومي التركي. كلف سليمان ديميريل عددا من الشخصيات منهم: عصمت سزكين وتوركوت توكال وصلاح الدين قلبج واسد قراج اوغلوا بتشكيل الحزب ووضع مبادئه ونظامه الداخلي. تولى زعامة الحزب بعد المؤتمر الذي عقده الحزب في 14 ايار 1986م حسام الدين جندروك والذي ترك الزعامة لسليمان ديميريل فيما بعد، للمزيد من التفاصيل ينظر: (صالح، 2012م، ص61).

[17]) **حسام الدين جندروك:** ولد في اسطنبول عام 1933م، خريج كلية القانون جامعة انقرة، اهتم بالسياسة خلال سنوات وجوده في الجامعة واصبح رئيسا لفرع الشباب عن الحزب الديمقراطي، وبعد تخرجه عام 1954م مارس القانون في انقرة، ثم انتقل الى اسطنبول، واصبح عضوا في حزب العدالة في اسطنبول عام 1960م، وبعد انقلاب عام 1980م وتأسيس الاحزاب كان عضوا في حزب الطريق القويم وانتخب رئيسا له عام 1985م، ينظر: (صالح، 2012م، ص62).

[18]) **الحزب الاشتراكي:** هو حزب سياسي يساري تأسس في تركيا عام 1988 بزعامة فرات ايل سفر، بهدف إعادة إحياء الحركة الاشتراكية في البلاد بعد فترة الحظر التي فرضت على الأحزاب اليسارية في أعقاب انقلاب 1980. ركز الحزب على تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ودعم حقوق العمال، وتعزيز الديمقراطية في تركيا، تم اتخاذ قرار بحظر الحزب عام 1991 ؛ بسبب توجهاته اليسارية وارتباطه بالأيديولوجيات الاشتراكية التي كانت تعد غير متوافقة مع السياسات الحكومية، ينظر: www.wikiwand.com

حزب اليسار الديمقراطي[19]، بولند أجويد (Bülent Ecevit)[20] بأن الحريات الممنوحة للغة الإنجليزية والفرنسية يجب أن تمنح للغة الكردية ايضا، وعلق زعيم حزب الطريق القويم سليمان ديميريل (Süleyman Demirel)[21]، على القرار متخوفا بأنه من الممكن اساءة استعمال القرار (**Cumhuriyet, A.G.E.,** 28 Ocak 1991, S. 4).

وكانت هذه اراء السياسة الداخلية حول هذا القانون، في حين كان للمنظمات الكردية في اوروبا رأي اخر بشأن ذلك القانون، إذ رأى اتحاد الجمعيات الكردستانية في ألمانيا (KOMKAR)[22]، أن الحرية المحدودة التي قدمتها الحكومة للتحدث باللغة الكردية "ليست

---

[19] **حزب اليسار الديمقراطي:** تأسس هذا الحزب في 14 تشرين الثاني1985 برئاسة رهسان اجاويد زوج السياسي المخضرم بولند اجاويد الذي حل محلها في رئاسة الحزب بعد الاستفتاء الذي أجري عام 1987 والمتعلق برفع الحظر عن ساسة ما قبل انقلاب عام 1980، وقد اتخذ الحزب شعار الحمامة البيضاء في حالة الطيران شعارا له، ويضم هذا الحزب عددا من العناصر الشابة والمثقفة، ويعتمد هذا الحزب في خطه النظري على ميراث حزب الشعب الجمهوري، ينظر: (الجبوري، 2017، ص82-83).

[20] **بولند أجويد:** سياسي تركي ولد في اسطنبول عام 1925م. التحق بكلية الآداب في جامعة اسطنبول وتخرج منها عام 1944، وعمل في المدة 1946-1950 في مطبعة السفارة التركية في لندن، وخلال المدة ذاتها كان أجاويد يدرس تاريخ الفن السنسكريتي في لندن. وبعد عام 1950م عاد الى تركيا ليعمل محررا في صحيفة (اولوس) الناطقة بلسان حزب الشعب الجمهوري، ينظر: (السويداني، 2010م، ص9).

[21] **سليمان ديميريل:** ولد في إسبرطة عام 1924 اكمل تعليمه الابتدائي في قريته، تخرج من كلية البناء في جامعة اسطنبول التقنية في شباط 1949 في العام نفسه، تم ارساله إلى الولايات المتحدة الأمريكية بلجنة بحثية حول الري والكهرباء وفي عام 1954 تم تعيينه في المديرية العامة لإعمال السدود الهيدروليكية والمديرية العامة للأشغال المائية الحكومية، بدأ حياته السياسية عام 1962 بعضوية المجلس الاداري العام لحزب العدالة و بعد انتخابه رئيسا لهذا الحزب في 28 تشرين الثاني 1964، شغل منصب نائب رئيس الوزراء في تشرين الأول 1965 شكل سليمان ديميريل الحكومة خمس مرات في 1969، 1970، 1975، 1977 و 1979 وتم فصله من قبل قادة التدخل العسكري في 12 أيلول 1980، وحظر من السياسة لمدة سبع سنوات تم انتخابه لحزب الطريق الصحيح في 24 أيلول 1987، وبعد الانتخابات العامة التي جرت في 20 تشرين الأول 1991، شغل منصب رئيس الوزراء في الحكومة التاسعة والاربعين التي شكلها حزب الطريق الصحيح وفي عام 1993، تم انتخابه كرئيس تركيا التاسع من قبل المجلس الوطني التركي الكبير، ترك منصبه بإكمال مدة ولايته في 16 أيار 2000 وتوفي في 17 حزيران عام 2015 عن عمر ناهز 91 عاما، ينظر: (صالح، ص41-46 ؛ الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية: https://www.tccb.gov.tr/cumhurbaskanlarimiz)

[22] **اتحاد الجمعيات الكردستانية في ألمانيا (KOMKAR):** تأسست عام 1979 وتمثل اليوم 36 جمعية محلية. وهي تعد نفسها جمعية للمهاجرين، ولكن دون التخلي عن الأنشطة اللاعنفية بشكل أساس والموجهة نحو البلد الأصلي (تركيا)، فهي ترى في الانفصال مجرد حل للصراع الذي يمكن أن يبقى مفتوحا، والخيار الذي تفضله كومكار هو منح الاستقلال الثقافي وإضفاء الطابع المؤسسي على الهياكل السياسية الفيدرالية في تركيا،

صادقة"، اما المعهد الكردي في فرنسا فقد عد هذا القرار ايجابيا. (Altan Öymen, 28 Ocak 1991, S. 1.)

وتلقت الصحافة ذلك الخبر بشيء من الترحيب على الرغم من بعض الانتقادات السلبية بشأنه، إذ عد التان اويمن (Altan Öymen) الكاتب في صحيفة ملليت (Milliyet) هذا الخبر بأنه خطوة ايجابية قد اتخذتها الحكومة، وأن المشكلة سيتم حلها بعد أن تعمل الحكومة على تطبيق هذه المسودة(Altan Öymen, 28 Ocak 1991, S. 1).

وقيم الكاتب اوغور مومجو (Uğur Mumcu)[23] في صحيفة جمهوريت (Gumhuriyet) قرار المسودة بشكل ايجابي كذلك، إذ كتب مومجو بأن القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء كان قرارا صائبا إلا أنه جاء متأخرا. وذكر مومجو أن حظر اللغة لم يقتصر على هذا القانون، بل كان هناك حظر في المادة 42 من الدستور، لذا يجب تغيير هذا القانون؛ لأن حرية "**نشر الأشرطة والصحف باللغة الكردية**" مرهونة بإلغاء هذا القانون[36].(Uğur Mumcu, 28 Ocak 1991, S.1-19)

ثانيا: التطور في مجال الإسكان.

وفي سياستها المتعلقة بالهجرة، ترى كومكار نفسها على أنها تمثل مصالح الأكراد مع المطالبة بحقوق متساوية للأكراد بالاعتراف بهم كمجموعة عرقية مستقلة. وفي عام 1998، بادر التنظيم إلى دمج الجمعيات الكردية في أوروبا تحت مظلة "اتحاد المنظمات الكردية في أوروبا" الجديد، إذ تم دمج منظمات جامعة من 9 دول أوروبية، ينظر: (Türkische politische, ss.23-24).

[23]) **اوغور مومجو**: محام وصحفي وباحث ومؤلف تركي، ولد في 22 اب 1942 في كيرشهير بتركيا. أكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في أنقرة، وبدأ الدراسة في كلية الحقوق بجامعة أنقرة في عام 1961، وتخرج منها عام 1965 وعمل محاميا لمدة. تم اعتقاله بتهمة إهانة الجيش في 12 آذار 1972م وحكم عليه بالسجن 7 سنوات، وقضى عاما واحدا في السجن ثم اطلق سراحه، نشر العديد من المؤلفات للمدة 1975–1991 منها: ملف الاثاث، وشارع مسدود، وتهريب الاسلحة والاثاث، والطائفة–السياسة–التجارة، والثورة الكردية الاسلامية 1919–1925. فقد مومجو حياته في 24 كانون الثاني 1993عندما انفجرت قنبلة بلاستيكية من نوع C–4 كانت موضوعة في سيارته أمام منزله في أنقرة، بسبب معرفته لأسماء أفراد العصابة واتصالاتهم في فضيحة سوسورلوك، وأعلنت منظمات مثل: الحركة الإسلامية وجبهة المهاجمين الإسلامية الشرقية الكبرى (IBDA-C) وحزب الله مسؤوليتها عن الاغتيال، ينظر:(Tarih Vakfi Yayınlarıö İstanbul, 2019, S. 251-252)

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

اكتسبت قوانين الاسكان في مدة حكومة اقبولوت اهمية كبيرة، وكان لها جانب ايجابي سواء في المدن او في الاقضية والنواحي. ومن تلك القوانين "قانون انشاء 130 مجمع سكني"، "قانون انشاء محافظة وخمس نواحي" وتعديل القانون 2958 المتعلق بالإسكان.

1. قانون انشاء 130 مجمع سكني.

تم تقديم مسودة "قانون انشاء 26 مجمع سكني" التي اعدتها وزارة الداخلية وأقرها مجلس الوزراء في 8 اذار 1989م الى المجلس الوطني التركي الكبير من قبل رئيس الوزراء توركوت اوزال في 13 اذار 1989م، وقد تم تبرير تمرير القانون على النحو الآتي:

"لقد اعتمدنا على شروط التغيير التي تتناسب مع البنية الجغرافية للبلاد ومستواها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي من اجل تقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة والفعالية على مستوى الدولة، لهذا السبب اكتسبت اقسام الادارة العامة طابع التكوين التاريخي والتنظيمي من اجل انشاء ذلك، وكما تعلمون، انه تم انشاء 113 مجمع سكني بالاعتماد على القوانين المرقمة 3391، 3392، 3398، 3309 لعام 1987م، والقانون المرقم 3508 لعام 1988م. لقد شهد بلدنا تطورا واضحا في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك اصبح واضحا خصوصا في التطور الذي شهدته الاقضية والنواحي والمحافظات التي تم انشاؤها وبسرعة فائقة خدمة للصالح العام ومن اجل تقديم افضل الخدمات للمواطنين، وبسبب الزيادة السكانية ولأجل استتباب الاوضاع الامنية في تلك المناطق، فنحن بحاجة الى انشاء مناطق اكثر من اجل تقديم افضل الخدمات للمواطنين. لقد رأينا انه من الضروري تحضير مسودة من اجل انشاء مناطق سكنية جديدة واقضية، من اجل ان يكون كل موقع في بلدنا مركزي وذلك للحاجة الملحة الى تأسيس بلديات جديدة ومن اجل تلبية احتياج الشعب الى التنقل ومعالجة معاملاتهم الرسمية في دوائر الدولة، بالإضافة الى اهمية تلك المناطق من الناحية السياحية".

(İlçe Kurulması Hakkında Kanun Tasarısı İçişleri ve Plan ve Bütçe 2/157), S. 275; T.B.M.M. Tutanak ،Komisyonları Raporları (1/550 Dergisi, 18. Dönem, S. 45).

وبدأت مناقشة مسودة المشروع في المجلس الوطني التركي الكبير بتاريخ 9 ايار 1989م بعد ادخال بعض الاضافات عليه من قبل لجنة من وزارة الداخلية بالتعاون مع لجنة اعداد التخطيط والموازنة. لقد كان النائب عن محافظة قونيا السيد وفاء تانر النائب في حزب الطريق القويم، اول من فتح موضوع مناقشة مسودة القانون، واستهل تانر حديثه بذكر بعض أوجه القصور في مشروع القانون المذكور، إذ أوضح هذه النواقص على النحو الآتي:

"اصدقائي المحترمين، لقد ناقش المجلس الوطني التركي الكبير البارحة مشروع انشاء 131 مجمع سكني، اما اليوم فقد زاد العدد عن البارحة بـ 26 مجمع. والان فلنتحرك وفقا لهذه النقطة. لقد اردنا مع مجموعة من النواب الاطلاع على الدراسات التي كانت تخص (103) بلدة قيد التأسيس، واعطانا المسؤولون من وزارة الداخلية عن ذلك قائمة حول هذا الامر. وجدنا ان وزارة الداخلية قد تفقدت 200 بلدة قبل ثلاث سنوات وقد كتب المسؤولون امام هذه البلدات عبارة "تصلح ان تكون ناحية" وعبارة "لا تصلح ان تكون ناحية"، وكانت النتيجة صلاح 103 بلدة لتتحول الى ناحية، واليوم نشهد تحول اكثر من 130 بلدة اخرى الى ناحية. بمعنى آخر، سيتم تحويل 238 بلدة إلى ناحية اعتبارا من اليوم، اي أعلى مما تفقدته وزارة الداخلية. لكن لسوء الحظ لو دققنا اكثر لرأينا ان البيروقراطيين قد حولوا 131 بلدة الى ناحية من مجموع (200) بلدة التي تفقدتها سابقا والتي كتبت امامها صالحة لان تكون ناحية. فإذا كانت باقي البلدات لا تنفع ان تكون ناحية، فلماذا كتب البيروقراطيون أمامها (تصلح ان تكون ناحية) ولم يتم ادراجها ضمن المشاريع التي تم تنفيذها خلال الثلاث سنوات وقد تم تحويل 236 غيرها الى الان؟"(Erşan Ataş, 2019, S. 148-149).

وأشار تانر قائلا بأنهم اذا وصلوا الى السلطة، فإنهم لن يتوانوا من تحويل جميع البلدات الى نواحي بغض النظر ما اذا كانت تلك البلدات علمانية أم لا، وتمنى أن يتم تحقيق هذا المشروع على اكمل وجه بما يفيد الصالح العام، استلم الكلمة بعد تانر، المتحدث باسم حزب الوطن الام السيد شاكر شكر (Şakir Şeker)[24]، للتعبير عن رأيه حول مسودة القانون الذي تم تقديمه، مؤكدا على ضرورة تنظيم الامور الادارية والمدنية لأجل الارتقاء بمستوى البلاد. وافاد شكر الى أن المعارضة تتفق معه في ضرورة تنظيم الامور الادارية والمدنية للبلاد، لكن على الرغم من ذلك فإن الاعتراض الوحيد للمعارضة هو كثرة عدد البلدات، مشددا على أن مشروع القانون قيد المناقشة حاليا تم إعداده وفقا لأحكام المادة (126) من الدستور والمادة الأولى من قانون إدارة المحافظات، وذكر شكر أيضا أن الادعاء بعدم وجود عدد كاف من الموظفين العموميين في المناطق الجديدة لا أساس له من الصحة، وفي ختام حديثه اعرب شكر عن امتنانه لمؤسسات الدولة على المجهود الذي تبذله في انشاء مناطق جديدة للوطن وابنائه[40].(Erşan Ataş, A.G.E., S. 150)

---

[24]) **شاكر شكر**: محام وسياسي تركي، ولد عام 1945م بمدينة سيواس التركية، تخرج من كلية الحقوق بجامعة أنقرة. تم انتخابه نائبا عن مدينة سيواس لحزب الوطن الام في المجلس الوطني التركي الكبير عام 1987. شغل منصب وزير العدل (23 حزيران 1991– 29 اب 1991) وحل محله اولتان سونغورلو في حكومة مسعود يلماز. وهو متزوج ولديه طفلان، ينظر: www.wikiwand.com/tr/Şakir_Şeker

وبعد شكر تحدث يشار يلماز (Yaşar Yılmaz)[25] النائب عن محافظة انقرة نيابة عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي وأكد أن تركيا نمت وتطورت من حيث عدد السكان منذ اليوم الأول لتأسيسها، وشدد على ضرورة اجراء مثل هذا التغيير في البلد، ثم واصل خطابه منتقدا الحكومة بشكل عام، ومشيرا الى أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي سيدعم تنفيذ هذا المشروع (Erşan Ataş, A.G.E., S. 150).

وبعد كلمة يلماز، صرح وزير الداخلية عبد القادر أكصو (Abdülkadir Aksu)[26] الذي تحدث نيابة عن الحكومة، بأنهم تصرفوا وفقا للشروط الواردة في المادة الثانية من الدستور وقانون إدارة المحافظات المرقم (5442) أثناء اختيار المناطق لأجل اعادة تأهيلها. ثم رد اكصو على كلام النائب وفاء تانر قائلا بأن الطلبات المقدمة لأجل تحويل البلدات الى نواحي لم تكن (200) بلدة بل كانت اكثر من (355) بلدة، واشار الوزير اكصو الى ان حكومة حزب الوطن الام تصرفت بشجاعة في إنشاء النواحي والمقاطعات الجديدة، كما هو حالها في جميع الأمور مختتما خطابه بالتمني أن تكون هذه المبادرة نافعة للصالح العام (T.B.M.M. Tutanak Dergisi, 18. Dönem, 45; Yasama Yılı, 111. Birleşim, 5 Mayıs 1990, S. 9-96)

وبعد أن اتم النواب مداخلاتهم حول مسودة المشروع، ألقى كل من النائب عن محافظة ايدن (Aydın) السيد حلمي ضياء بوسطاجي (Hilmi Ziya Postacı) والنائب عن محافظة

---

[25]) **يشار يلماز**: سياسي تركي، ولد عام 1947م في مدينة كسكين التركية، وهو خريج كلية الصيدلة. وعضو المجلس البلدي كسكين، وعضو الجمعية العامة الإقليمية، والصيدلة المجانية، انتخب نائبا عن انقرة للحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي في المجلس الوطني التركي الكبير (الدورة الثامنة عشرة). وهو متزوج وأب لخمسة أطفال، ينظر: www.wikiwand.com/tr/Yaşar_Yılmaz

[26]) **عبد القادر اكصو**: سياسي وبيروقراطي تركي، ولد في ديار بكر عام 1944م، وهو ابن لأب معروف بقربه من سعيد النورسي. أكمل تعليمه الثانوي في ديار بكر وتخرج من كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة عام 1968م. وفي انتخابات عام 1987م، تم انتخابه نائبا لديار بكر عن حزب الوطن الأم. شغل منصب وزير الداخلية في المدة (1989 – 1991). وفي عام 1995م، أصبح نائبا لديار بكر عن حزب الوطن الأم مرة أخرى، وفي عام 1996م ترك حزب الوطن الأم وانضم إلى حزب الرفاه. وعندما أغلقت المحكمة الدستورية حزب الرفاه، تحول إلى حزب الفضيلة وأصبح نائبا عن إسطنبول، وعندما تم إغلاق حزب الفضيلة، أصبح عضوا مؤسسا لحزب العدالة والتنمية، وشغل مكانه في البرلمان كنائب عن إسطنبول، ثم أصبح وزيرا للداخلية مرة أخرى بين عامي 2002 و2007، إذ يعد أكصو أحد الأشخاص الذين شغلوا منصب وزير الداخلية لأطول مدة في تاريخ الجمهورية، وفي عام 2008م شغل منصب نائب رئيس حزب العدالة والتنمية. وفي المسودة الأولية للتقرير الصادر عن لجنة التحقيق في محاولة الانقلاب في 13 تموز عام 2015م، التي تم تشكيلها عام 2016م، ورد اسم أكصو بين السياسيين الذين تصرفوا وفقا لتعليمات فتح الله غولن الذي يقيم في الولايات المتحدة الامريكية، ينظر: (Süreyya Algül vd, A.G.E, S. 9-10)

هاتاي السيد محمد دونان (Mehmet Dönen) النائبين عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي كلمتيهما منتقدين مسودة المشروع، وبعد أن القى كل شخص كلمته بالنيابة عن حزبه والاشخاص الذين يمثلوهم حول مسودة المشروع، بدأت المفاوضات التي قدمتها المعارضة حول بنود المسودة بعد ذلك تم عرض مسودة المشروع للتصويت(A.E., S. 9-96) .

2. قانون انشاء محافظتين وخمس نواحي

تم تقديم مسودة "قانون انشاء محافظة وناحيتين" التي اعدتها وزارة الداخلية واقرها مجلس الوزراء في 12 نيسان 1990م الى المجلس الوطني التركي الكبير من قبل رئيس الوزراء يلدرم اقبولوت في 13 نيسان 1990م، وقد تم تبرير تمرير القانون على النحو الآتي:

"**استنادا الى المادة 126 من القانون؛ سيتم تقسيم المناطق الموجودة في المحافظات التركية حسب الموقع الجغرافي والظروف الاقتصادية ومتطلبات الخدمات العامة من حيث تنظيم الادارة المركزية، وسيتم احتسابها وفقا للقانون الاداري حسب تقسيماتها الفرعية على انها نواحي.**

كما هو معروف، فإن جزء كبير من تنفيذ قانون الخدمات العامة يتم عن طريق التشكيلات الاقليمية معتمدين بذلك على اقسام الادارة العامة، يرتبط التنفيذ الفعال والمؤثر لهذه الخدمات ارتباطا وثيقا بالموقع الجغرافي للمحافظات والنواحي وظروف النقل والاتصالات وكذلك الكثافة السكانية. وذلك لأنه في حال عدم وجود كثافة سكانية في الموقع الجغرافي المحدد لتقديم الخدمات وكذلك وسائل النقل او الاتصالات، فإن ذلك سيعمل على فشل العملية بالكامل، من المفيد القيام بتغييرات على اقسام الادارة العامة وفقا للموقع الجغرافي والكثافة السكانية. وبسبب عدم توفر الظروف المناخية الملائمة في المناطق المرتبطة في كل من محافظة هكاري وماردين وسيرت، فقد شهدت هذه المناطق تأخرا ملحوظا في تقديم الخدمات لها، لذلك تم اعداد مشروع خاص لكل من النواحي المركزية التابعة لمحافظة باتمان وشرناق، كذلك ناحية كرجش (Gercüş) التابعة لمحافظة ماردين" (İki İl ve Bir (1/716), S. Sayısı: 420; **T.B.M.M. Tutanak Dergisi,** 18; Dönem, 45., 114. Birleşim, 16 Mayıs, 1990)

وتم فتح باب المناقشات بشأن مسودة المشروع التي تم تقديمها الى المجلس الوطني التركي الكبير بتاريخ 16 ايار 1990م، وبعد أن قامت اللجنة الداخلية ولجنة التخطيط والموازنة بعمل اضافات عليه، كان أول من تحدث عن موضوع المشروع النائب اسماعيل كوسة (İsmail

(Köse [27] عن محافظة ارضروم لحزب الطريق القويم، إذ رحب بمسودة المشروع المزمع تنفيذه في محافظتي باتمان وشرناق(ملحق رقم (1))، وتابع حديثه مشيرا الى أن المواطنين في منطقة الجنوب الشرقي قد عانوا الكثير بسبب منظمة حزب العمال الكردستاني، وأشار في حديثه الى مشروع جنوب شرق الاناضول منتقدا حكومة حزب الوطن الام؛ بسبب عدم اعطاء هذا المشروع حقه بشكل كاف، واختتم كوسة حديثه قائلا بأنه سيصوت لصالح مسودة القانون، متمنيا أن يكون القانون مفيدا للأمة والبلد والأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق(Erşan Ataş A.G.E., S. 151)

وبعد كوسة، رد النائب حسن شاكر (Hasan Çakır) عن محافظة انطاليا على الانتقادات التي طالت حزبه من كوسة قائلا بأن جميع هذه الادعاءات حول القيام بأعمال غير مشروعة او ضغوطات ليس لها اساس من الصحة، وأن حكومة حزب الوطن الام قد قامت بالعديد من الانجازات التي لولاها لما حصلت تلك الانجازات، وفي نهاية حديثه تمنى شاكر أن تخدم هاتين المدينتين الشعب والامة والصالح العام(Erşan Ataş A.G.E., S. 151).

وتسلم الكلمة بعد شاكر النائب عن اسطنبول في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي علي توبوز (Ali Topuz) مصرحا بأنه سيصوت لصالح مسودة القانون. ولفت الانتباه إلى أن الطريقة التي تم بها إحالة مسودة القانون إلى المجلس الوطني التركي الكبير لم تكن جيدة وأن الحكومة تسرعت في بعض الامور، وأنها لم تتخذ الاستعدادات اللازمة لأجل ذلك، بعدها بدأت المفاوضات حول بنود مسودة القانون، ثم عرضت للتصويت فحصلت على موافقة الاغلبية بـ 195 من اصل 197 نائب (T.B.M.M. Tutanak Dergisi, 18; Dönem, 45. , 3; Yasama Yılı, 114; Birleşim, 16 Mayıs, 1990, S. 239-282)

ثالثا: التطورات الحاصلة في مجال النقل

من المعروف أن قطاع النقل قد شهد تطورا مع حركة التصنيع، إذ تم اعتماد وسائل نقل جديدة مع تطور الحركة الصناعية، ولأجلها ازدادت اطوال الشوارع ونوعيتها مع الوقت، فقد تم انشاء الطرق في زمن العثمانيين لأجل سهولة نقل المستلزمات العسكرية، ثم طورت فيما بعد عند تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 لتكون مناسبا لشبكة التجارة، بعد تلك المدة، اكتسب

[27]) **اسماعيل كوسة:** سياسي تركي، ولد عام 1941م في محافظة ارضروم بتركيا، تخرج من كلية الحقوق بجامعة اسطنبول، شغل منصب رئيس شرطة ملاطية وأرضروم، ومارس التجارة الحرة، وهو عضو مؤسس لحزب الطريق القويم، انتخب نائبا عن ارضروم لحزب الطريق القويم في المجلس الوطني التركي الكبير (في الدورات 18 و19 و20 و21) خلال الاعوام (1987–1999)، شغل منصب رئيس لجنة الشؤون الداخلية في المجلس في الدورة التاسعة عشرة، وهو متزوج، ينظر: www.wikiwand.com/tr/İsmail_Köse

إنشاء الطرق أهمية كبيرة وتسارع مد الطرق السريعة الحديثة بعد عام 1950م، فقد نفذت المديرية العامة للطرق السريعة [28] التي تأسست عام 1950م تحت إشراف وزارة الأشغال العامة، أعمالا مهمة في تشييد الطرق، وبعد عام 1980م تطور إنشاء الطرق السريعة بشكل اكبر وحظي استثمار الطرق السريعة اهمية كبيرة، واستمرت اهمية استثمارات الطرق التي بدأت بعد الثمانينات حتى بعد ترأس اقبولوت الحكومة، إذ تم انجاز العديد من الطرق المهمة في مدة حكمه واهمها: طريق محمد باي ـ كمر بور كاز، طريق ايدن ـ ازمير السريع، الطريق الاسفلتي داخل محافظة بولو ـ جردة وكذلك طريق كينالي ـ صقاريا ـ كازانجي (Ulaşıma Yeni Soluk, Tercüman, 17 Temmuz 1990, S. 1-12)

وفي 16 تموز عام 1990 تم انشاء طريق مختصر يربط بين محافظة صقاريا واديرنة ساعد في تقليل الحمل المروري عن الطريق رقم E-5، وقد تم افتتاح الخط بحضور كل من رئيس الجمهورية توركوت اوزال ورئيس الوزراء يلدرم اقبولوت، وصرح الرئيس توركوت أوزال في خطابه للصحافة أن قسم محمود باي ـ إيكيتيلي منطقة مهمة في اسطنبول، وأوضح أن الطريق الذي يربط من هنا الى اديرنة يعد من اهم الطرق؛ لكونه يمر من المنطقة الصناعية وكذلك السكنية(A.E, S. 1-12) ، وأردف قائلا: "**اظهرت التطورات الحاصلة الى اننا في طريقنا لسد الفجوة بيننا وبين الغرب وبشكل سريع، فالطرق تعتبر الشريان الرئيسي للبلاد. في العام القادم سيتم الانتهاء من انشاء 6 آلاف كيلومتر من اصل 11 ألف كيلومتر من الطريق المزمع انشاؤه. وهكذا نكون قد حققنا خطوة مهمة في بناء بلدنا**"(A.E, S. 1-12) .

وأكد اوزال، أن استثمارات الطرق السريعة كلفت (5) مليار دولار منها ما يقارب (2,5) مليار استثمارات اجنبية، اما (2,5) مليار المتبقي فتم توفيره من خلال المؤسسات التعاونية الجديدة. وبعد الخطاب الذي ألقاه توركوت اوزال، ألقى اقبولوت كلمته قائلا: بأنه "**لن تبقى هناك قرية في تركيا يوجد بها طريق غير مبلط او كهرباء او مدارس**"(A.E, S. 1-12) ، ثم قال: "**استطيع ان اقول لكم بأننا نعتبر أنفسنا متقدمين جدا عن الفترات السابقة. في السابق، لم نكن نستطيع ان نقول بأننا نملك طريق، ولكننا نقولها اليوم وبكل فخر بأننا نملك 1400 كليو متر من الطرق السريعة، وكل هذا قد حصل في فترة حكم حزب الوطن الام**"(A.E, S. 1-12) ،

وتم افتتاح الطريق الاسفلتي الجديد الذي يربط ما بين محافظة بولو– جردة في 2 تشرين الثاني 1990 بحفل حضره رئيس الوزراء يلدرم اقبولوت، إذ تحدث قائلا بأنه قد زار منطقة جردة عندما كان وزيرا للداخلية، وكان الطريق موحلا للغاية في تلك المدة؛ اما الان فالطرق نظيفة

[28]) تأسست المديرية العامة للطرق السريعة في عهد حكومة محمد شمس الدين غون الطاي، نتيجة للمناقشة في الجلسة العامة للبرلمان في 11 شباط 1950، ينظر: (Emrah Nurçin, 2018, S. 205-207)

ومبلطة. وتابع رئيس الحكومة حديثه قائلا بأنه اذا قارنا الاوضاع قبل عام 1980م وبعدها، اي: بعد مجيء حزب الوطن الام، سنرى ان انشاء الطرق قد احتل مكانة مهمة وتسارعت انجازه بشكل سريع(Yıldırım, 1.10.1990-31.12.1990; Merkezi, 1991, SS.101-105).

وتمت احتفالات وضع حجر الاساس لأجل تنفيذ اعمال الطرق السريعة مثل: ايدن ـ ازمير، كنالي ـ صقاريا ـ كزانجي، واديرنه ـ كنالي عام 1990م (Tramvay Beyoğlu'nda, Milliyet, 30 Aralık 1990, S. 12)

وشهدت تلك المدة عدة تطورات ليس في مجال النقل الخارجي فحسب بل في مجال النقل الداخلي ايضا، وتم الاحتفال بدخول عربات الترام[29] للخدمة مرة اخرى في منطقة باي اوغلو التي كانت تعرف سابقا بمنطقة الثقافة والفن والتاريخ والسياحة والترفيه ضمن مشروع اسمه "مشروع باي اوغلو الكبيرة"، وفي ذلك الاحتفال ألقى مدير بلدية اسطنبول نور الدين سوزن كلمة قال فيها بأنه قد تم احياء التراث القديم مستفيدين منه كوسيلة لحل مشكلة النقل في المنطقة بطريقة حضارية واثرية في الوقت نفسه. كلف مشروع الترام الذي يربط بين منطقة تقسيم ـ تونالي والذي تستغرق الرحلة فيه 15 دقيقة ما يقارب (2) مليار و(470) مليون ليرة تركية، ويعد الكارت المستعمل داخل الترام الازرق والعادي فعالا ضمن مشروع النقل العام للباصات ووسائل النقل الاخرى داخل إسطنبول(A. E., S. 12).

[29]) في عام 1961م تم ايقاف سير الترام داخل مدينة اسطنبول بحجة انها كانت تعيق حركة السير داخل المدينة، غير انه تم اعادته للسير مجددا بعد مرور ثلاثين عاما على ايقافه اي: في 29 كانون الاول 1990م، ينظر: (Milliyet, 30 Aralık 1990; A.G.E., S. 12)

الخاتمة:

توصل البحث الى جملة استنتاجات من أهمها:

1. اعتمد البحث على فرضية مفادها أن التطورات التي شهدها المجتمع التركي، بسن القوانين المتعددة التي شملت مختلف القطاعات الاجتماعية، كان لها دور كبير في تحفيز تطور المجتمع، مما يعد استمرارا لتجربة التحديث.
2. على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها تركيا خلال مدة حكومة يلدرم اقبولوت (1989 – 1991)، إلا أنها قدمت العديد من مشاريع القوانين التي اهتمت بالجانب الاجتماعي، الى المجلس الوطني التركي الكبير؛ لأجل تشريعها.
3. كانت القوانين المتعلقة بتسجيل الأطفال المولودين خارج إطار الزواج معقدة وتعتمد على إجراءات قانونية محكمة. وعلى الرغم من التحديات الاجتماعية والثقافية، بدأت الحكومة في تحديث هذه القوانين لاحقا؛ لتيسير تسجيل الأطفال وحمايتهم من القيد الاجتماعي والقانوني، مما يعكس توجها تدريجيا نحو تحسين حقوق المرأة والأطفال في تركيا.
4. على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين الإسكان والنقل، إلا أن الحكومة تعرضت لانتقادات؛ لكونها كانت تركز على البنية التحتية في المدن الكبرى دون معالجة شاملة لمشاكل النقل في الأرياف والمناطق الأقل تطورا.
5. على الرغم من توجه الحكومة نحو الانفتاح على القضية الكردية، إلا أن إلغاء قانون رقم 2932 الذي كان يحظر استعمال اللغة الكردية بشكل واسع لم يحدث في تلك المدة.

ملحق رقم (1): خريطة الإدارة المدنية في تركيا

قائمة المصادر والمراجع:

References:

- **المصادر العربية:**

1. السبعاوي، نور عوني عبد الرحمن. (2019). توركوت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية 1927-1993. الأكاديميون للنشر والتوزيع. عمان ـ الأردن.
2. محمود، احمد عبد العزيز. (2012). تاريخ تركيا في القرن العشرين. المكتب الجامعي الحديث للنشر. الاسكندرية-مصر.
3. سالم، ياسر طلال. (2019). صانع النهضة اردوغان من الحلم الى العلم. اشور للطباعة والنشر. بغداد.
4. مراد، خليل علي. وأحمد، ابراهيم خليل. (1992). ايران وتركيا .. دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر. دار الكتب للطباعة والنشر. الموصل.
5. الكردي، محمد علي الصويركي. (2008). الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ. المجلد الرابع. الدار العربية للموسوعات. بيروت.
6. مشروع قانون بشأن البث بلغات غير اللغة التركية وتقارير لجان العدل. الدفاع الوطني. الداخلية والخارجية. والتعليم الوطني (721/1). العدد 552.
7. الجبوري، علي اسماعيل زيدان. (2017). الحياة النيابية في تركيا ومراحل تطورها للمدة 1983-1995. رسالة ماجستير. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى.
8. السويداني، حامد محمد طه. (2010). بولند اجاويد ودوره في السياسة التركية 1957-2002. أطروحة دكتوراه. كلية التربية – جامعة الموصل.
9. علي، هدى سليم عبد الحسين. (2024). يلدرم اقبولوط حياته ودوره السياسي في تركيا 1935-2002. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة تكريت.
10. السعدون، مظهر نصار سليمان صالح. (2019). التطورات الاقتصادية في تركيا 1980-1989. رسالة ماجستير. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة تكريت.
11. الجبوري، محمود شاهر محمود. (2014). حزب الوطن الام ودوره في السياسة التركية 1983-2002. رسالة ماجستير. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل.
12. صالح، فوزي محمد. (2012). سليمان ديميريل وحزب الطريق الصحيح 1983-1997. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاداب. جامعة الموصل.
13. صحيفة (اضواء الانباء) التركية. العدد 48. 2 تشرين الثاني 1987.
14. صحيفة (اضواء الانباء) التركية. عدد (89/14). 6 نيسان 1989م.

- **المصادر التركية:**

1. Dergisi, T.B.M.M. Tutanak. (1991). 18. Dönem, 60. Cilt, 114. Birleşim, 8 Mayıs.
2. Albümü, TBMM. (2014). tbmm.gov.tr. 29 Ekim 2012. 15 Nisan tarihinde kaynağından arşivlendi. Erişim tarihi: 1 Ağustos.
3. Dergisi, T.B.M.M. (1991). Tutanak 18. Dönem, 60. Cilt, 4. Yasama Yılı. 114. Birleşim. 8 Mayıs.
4. Dergisi, T.B.M.M. (1990). Tutanak. 18. Dönem, 52.cilt, 37. Birleşim, 22 Kasım.

5. Gazete, Resmi. (1944). yılı mevzuatı, T.B.M.M. kararları, Tefsirler, Nizamnameler. Talimatnameler. Icra Vekilleri Heyeti kararları 144.
6. Dergisi, T.B.M.M. (1990). Tutanak 18. Dönem 51. Cilt 4. Yasama Yılı 37. Birleşim. 22 Kasım.
7. Dergisi, Danışma Meclisi Tutanak. (1983). 21 Cilt, 23 Ağustos. Tarihli 153'üncü Birleşimden. 26 Eylül 1983 Tarihli 166. Birleşime Kadar.
8. Ertelendi, Grevler Bir Ay. (1991). Cumhuriyet. 26 Ocak 1991 .
9. Cumhuriyet. (1991). "Yeni Yasaya Jet Hızı". 29 Ocak 1991.
10. Cumhuriyet, A.G.E.. 28 Ocak 1991.
11. "Grevler Bir Ay Ertelendi". Cumhuriyet, 26 Ocak 1991.
12. " Hükümetin Kararı Şirin Görünmek". Cumhuriyet. 28 Ocak 1991.
13. Cumhuriyet, A.G.E.. 28 Ocak 1991.
14. Atilgan, Canan. Türkische politische Organisationen in der Bundesrepublik Deutschland. Konrad -Adenauer- Sfiftung.
15. Cumhuriyet, A.G.E.. 28 Ocak 1991.
16. Öymen, Altan. (1991). "Kürtçe". Milliyet,. 28 Ocak 1991.
17. Süreyya Algül vd. (2019). Türkiye Siyasal Hayatindan Portreler. Projesi. Tarih Vakfı Yayınlarıö İstanbul .
18. Mumcu, Uğur. (1991). "Gözlem". Cumhuriyet. 28 Ocak 1991.
19. İlçe Kurulması Hakkında Kanun Tasarısı İçişleri ve Plan ve Bütçe Komisyonları Raporları (1/550, 2/157). S.Sayısı: 275 .
20. Tutanak. T.B.M.M. (1990). 18 Dönem. 45 Cilt. 111 Birleşim. 9 Mayıs.
21. Ataş, Erşan. (2019). "Yildirim Akbulut Hükümeti (1989-1991)". Yüksek Lisans Tezi. Marmara Üniversitesi. Türk Tarihi Anabilim Dali. Istanbul.
22. Dergisi, T.B.M.M. Tutanak. (1990). 18 Dönem, 45 Cilt. 3 Yasama Yılı 111. Birleşim 5.
23. İki İl ve Bir İlçe Kurulması Hakkında Kanun Tasarısı ve İçişleri ve Plan ve Bütçe Komisyonları Raporları (1/716), S. Sayısı: 420. T.B.M.M. Tutanak Dergisi, (1990). 18 Dönem, 45. Cilt, 114. Birleşim. 16 Mayıs 1990.
24. Nurçin, Emrah. (2018). Mehmet Şemsettin Günaltay Hükümeti (1949-1950). Marmara universitesi. Türkiyat Araştırmaları Enstitüsü. Yayınlanmamış Yüksek Lisans Tezi. İstanbul.
25. " Ulaşıma Yeni Soluk". Tercüman. 17 Temmuz 1990.
26. "Tramvay Beyoğlu'nda". Milliyet. 30 Aralık 1990.

- **الشبكة المعلوماتية (الانترنيت):**

1. https://www.wikiwand.com/tr/Abdulhalim_Aras
2. www.wikiwand.com
3. https://www.tccb.gov.tr/cumhurbaskanlarimiz
4. www.wikiwand.com/tr/Şakir_Şeker
5. www.wikiwand.com/tr/Yaşar_Yılmaz
6. www.wikiwand.com/tr/İsmail_Köse

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Al-Sabaawi, Nour Awni Abdel Rahman. (2019). Turkut Ozal, his life and role in Turkish politics 1927-1993. Academics Publishing and Distribution. Amman - Jordan.
2. Mahmoud, Ahmed Abdel Aziz. (2012). History of Türkiye in the twentieth century. Modern University Publishing Office. Alexandria-Egypt .
3. Salem, Yasser Talal. (2019). Renaissance maker Erdogan from dream to science. Ashur Printing and Publishing. Baghdad.
4. Murad, Khalil Ali. And Ahmed, Ibrahim Khalil. (1992). Iran and Turkey...a study in modern and contemporary history. Dar Al-Kutub for Printing and Publishing. Mosul.
5. Al-Kurdi, Muhammad Ali Al-Suwayrki. (2008). The great encyclopedia of famous Kurds throughout history. Volume IV. Arab House of Encyclopedias. Beirut.
6. A draft law on broadcasting in languages other than Turkish and reports of justice committees. National defence. Internal and external. and National Education (1/721). Issue 552.
7. Al-Jubouri, Ali Ismail Zaidan. (2017). Parliamentary life in Türkiye and its stages of development for the period 1983-1995. Master's thesis. College of Education for Human Sciences. Diyala University.
8. Al-Suwaidani, Hamed Muhammad Taha. (2010). Bulent Ecevit and his role in Turkish politics 1957-2002. Doctoral dissertation. College of Education - University of Mosul.
9. Ali, Hoda Salim Abdul Hussein. (2024). Yildirim Akbulut, his life and political role in Türkiye 1935-2002. Master's thesis (unpublished). College of Education for Human Sciences. Tikrit University .
10. Al-Saadoun, Mazhar Nassar Suleiman Saleh. (2019). Economic developments in Türkiye 1980-1989. Master's thesis. College of Education for Human Sciences. Tikrit University.
11. Al-Jubouri, Mahmoud Shaher Mahmoud. (2014). The Motherland Party and its role in Turkish politics 1983-2002. Master's thesis. College of Education for Human Sciences. University of Mosul.
12. Saleh, Fawzi Muhammad. (2012). Suleiman Demirel and the True Path Party 1983-1997. Unpublished master's thesis. College of Arts. University of Mosul.
13. Turkish newspaper (Adwaa Al-Anbaa). Issue No. 48, November 2, 1987.
14. Turkish newspaper (Adwaa Al-Anbaa). Number (14/89). April 6, 1989 AD.